

فانذره او علم انما شق من اجزاء منها عن مسك فخذ اليس محرم بلا خلاف لضر عليه  
الثمن وانفق الاحب على القرم به لكن يجب ان يقتصر على الاشارة ولا يتكلم  
ما يمكن الاستغناء عنه وقال اجماعنا اذا لم يتكلم بل سألته ونكته اسرار اسم ابدية  
او يعينه على بكرة ذلك ام لا فمنهم من كرهه وسوى بين الاشارة والتكلم بالسالك  
والصح ان لا بأس كذا في فتح القدير ورد صاحب التبيين عن ابن مسعود انه صلى على  
عائشة رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم اجمعت وهو يخيط فذمها بالاشارة ثم قال العفة امر  
هذه شروط الطهارة يسير الى ما ذكره اوله قبل بيان السنن فاما شروط الوجوب  
فلا يجب الا على كل ذكر بالغ عاقل مسلم حر مقيم ايمون نكح اجمعة ستة شروط  
احدها المذكورة في جملة على المرأة ولا غشفي وان كان ثوبها باهيا البوق اشكوا الامة  
شغل المرأة كمن حفت بقوله قال دقرن في بيوتهم هكذا قرره اجماعا واثني البليغ  
فلا يجب على حي والثالث العقل فلا يجب على المجنون قال النووي والمنع على المجنون  
بخلد السكران فانه يفرقه ففما علمه اكثرها والرابع الاسلام فلا يجب على الكافر ولم  
يذكر اجماعا العقل والبلوغ من شرط الوجوب لفسادها لانها ليسا خاصين بالجمعة  
وفي الوجيز للمنفعة فمن نكح اجمعة فوجوبها فمضى شروط احدها التحليل فلا جمعة  
على حي مجنون وتبني في الروضة وفي المنهاج انما يتعين على كل مسكين حر ذكرا مقيم بلا مرض مخوف  
فاذا علم ان التحليل يشغل البلوغ والعقل والاسلام فيكون شرط واحد يستعمل ثلاثه من التتة  
وهذا الذي من ذكر كل واحد منها مستقلا فاقبل انما سئى اجمعة فلا يجب على عبده من او مبر او حجاب  
ولكن هو له الثلثة واقل في لفظ العبد وان كان في الهياكل قال ولا يجب على معذور بحضرة ترك  
اجمعة والمكاتب وكذا من بعض يرضى على الصبي قال الاذرع انما فصل المكاتب بالذکر يسير الى خلاف  
لما ادبها عليه دون العنق فاقبل والسادس الاقامة في قرية قسرت على اربعين من الرجال  
حاضرهم لغير العفقات فلا يجب على مسافر مسافر او قصر الا يستقله لكن يجب له  
وللعبد والبعض ضررها اذا امكن وقد روي رويها لاجمعة على مسافر كقول الرضا في القم وقته  
على ابن عمر وذكر المنع في الوجيز وتبني الرضا في الزود العفة من جهة شروط الوجوب

والرباع ذكوة

وايضا عليه ما لم يات ذكره في جهة الاعذار المسقطه واخره ابو داود وعنه حديثا في  
اجمعة حذو واجب على كل مسلم الا يلزم عبد مملوك ادمارة او حي او مريض وردد اليه اجمعة  
واجبة الا على صبي او مملوك او مسافر وقول المنع فيمن في قرية فيه خلاف للاجماع  
فانما قالوا شرط الوجوب الاقامة بمصر فخرج بذلك الاقامة بالقرية فلا جمعة عليهم وتقدم  
دليل ذلك من حديث علي لا جمعة ولا تسير اجمعة وصحح ابن حزم وذكره صاحب الدرر  
منه على ابن عباس قال وضاء المهر له حكم المهر فلا يجب على من هو خارج الرضا كاني  
نظر الرواية والمراد من موجبات الرضا اهل السواد قال المنع او في قرية من  
سواد البلد يبلغها نداء البلد من طرفيها ويرى قال مالك واخرج وقال ابو حنيفة لا يجب  
عليهم وان كان النوازل عليهم هكذا رده العفة وهو من المندون من امر ارضية في قوله  
وهو خفي رضى الائمة اجماعا وانما قال فان في القرية في قوله في روريات اجماعا  
لا يجب اجمعة على اهل السواد سواء كان السواد قريبا من المهر او بعيدا وفي التبيين للمزني  
لا يجب اجمعة على اهل القرى وان كانوا قريبا من المهر لان اجمعة اجمعة على اهل الاصا  
ويرى من ان يرضى عنها يجب على من كان لافل احد الذين نواقرت بيته له حكم العظر  
ومن وصل اليه بيته له حكم الاقامة وهو ما قبل فيه لان اجمعة على اهل المهر بالنسبة  
واهل من كان في هذه الكد في اخلاقه ان عد السواد الفروض المهر فاطلقة الثاني  
حجته وحده اجماعا بما ذكره المنع وهو ان يبلغها نداء البلد من طرفيها والاصوات  
سائلة اي لا لفظ فينا والموذن صيت اي وضع العورت حاله كذا احد وحده  
مالك والهد بن زياد وحده ابو حنيفة بنيت فرسخ الاصل على ان صاحب البدائع لم يوجبها  
قد ذكر قولان للذهب وصحح انه ان امكنه ان يحضر اجمعة ويبيت باهل من غير مكان يجب  
عليه ولكن صراحتا للفقهاء المشهورين الرضا في النهج مر الامام وصاحبها واخبار  
جمهور المحققين وان لا عبرة ببلوغ النوا ولا بالبلوغ ولا بالامان فيمن ان يكون  
قول صاحب البدائع مشافا واستدل المنع على ايمانها على اهل السواد الذي  
يسلم المدة بالدية فقال لغيره قال اذا نزل المصلحة من يوم اجمعة فاستعملوا الذكر

يقتل على طرف البلد  
من اجماع الكافي في ذلك  
المرتب ويرون مثل  
عادته

Copyrighted material